نص ردن

▪ علاء حسن

ولائم المصالحة

على خلفية ما أعلن مؤخرا عن تنفيذ حملة اعتقالات واسعة في العاصمة بغداد ، ومحافظات عراقية ، طالت عناصر في حزب البعث المنحل ، وضباطا في الجيش السابق ، اصبح من الضروري ان تبادر الحكومة ببيان اسباب الاعتقال ، ولاسيما ان ردود الافعال ضد حملة الاعتقالات ، وبحسب تصريحات صدرت من قوى سياسية ستكون شديدة، وربما تهدد استقرار الاوضاع الامنية في البلاد .

الحكومة فسرت الحملة بإحباط مخطط إرهابي لشن هجمات مسلحة بعد انجاز الانسحاب الاميركي لتقويض العملية السياسية ، وانها اجهضت المخطط ، انطلاقا من مسؤوليتها في حفظ امن الدولة والمواطنين ، وحماية النظام السياسي . حجة الحكومة قابلها اعتراض ورفض وتنديد وتلويح بمواقف اخرى ستتخذها اطراف هي الاخرى مشاركة في الحكومة والعملية السياسية ، لاعتقادها بان الحملة استهدفت الابرياء ، وبينت ان قائمة المطلوبين ، ضمت شخصيات فارقت الحياة واخرى مقيمة في دول الجوار .

بين موقف الحكومة وردود افعال بعض اطرافها تجاه حملة الاعتقالات تنكشف حقيقة العلاقة ، بين القوى السياسية وانعدام الثقة ، وغياب الموقف في التعاطي مع الملفات المهمة المتعلقة بالتحديات الامنية ، وفي وقت اشار الإعلام المضاد الى ارتكاب جريمة بحق المواطنين ، تجاهل ما يعرف باعلام الدولة تسليط الضوء على ما يجري ، وفضل الصمت كعادته بانتظار تصريح مسؤول كبير لبيان اسباب حملة الاعتقالات ، ودوافعها . لجنة حقوق الانسان النيابية وعلى لسان رئيسها سليم الجبوري اعلنت سعيها لاجراء اتصالات مع الحكومة وعبر وزارة العدل للوقوف على حقيقة الحملة ، مؤكدا ان لجنته حصلت على معلومات من ذوي المعتقلين معظمهم من منتسبي الصحوات ، وكانت لهم مواقف معروفة في ملاحقة عناصر تنظيم القاعدة .

من حق الاجهزة الامنية تنفيذ عملياتها بسرية تامة من دون اعلان الاسباب والدوافع ، وهي ليست ملزمة بذلك ، لان الامر من اختصاص صاحب القرار ، وهنا تكمن المشكلة ومنها تنطلق الاتهامات المتبادلة، فالمدافعون عن الحكومة ، يقولون انها تسعى لإحباط مخطط ارتابي ، والآخرون المشاركون فيها يرون عكس ذلك ، ويلوحون بتاجيج الشارع ، وتنظيم تظاهرات ، واتخاذ مواقف رادعة لايقاف حملة الاعتقالات ، ويستمر السجال بين المتنافسين المتصارعين ، والحقيقة غائبة ، ولاسيما ان هناك من ذكر بان قائمة المطلوبين تضم آلاف الأشخاص . من المؤكد ان العراقيين جميعا وبلا استثناء ، يؤيدون ويدعمون الإجراءات المتعلقة بحفظ الامن وإحباط المخططات التآمرية ، وبرغم ذلك تبرز تساؤلات عن جدوى صرف اموال طائلة لتحقيق مشروع المصالحة الوطنية ، وعن إجراءات هيئة اجتثاث حزب البعث ، فهل فشلت الحكومة في اجتثاث البعثيين حتى اصبحوا يهددون الامن ؟ وهل مؤتمرات المصالحة انتهت بتناول مأدبة غداء في مضيف شيخ العشيرة ؟ الجهات الرسمية تتجاهل الإجابة على مثل هذه الاسئلة ، لانها تدخل ضمن الملفات السرية ، ولاتريد ان تكشف عن اسماء البعثيين الذين شاركوا في الوليمة. الحكومة مطالبة بالكشف عن الجهات المتورطة بمحاولة تنفيذ المخطط الإرهابي لكي تقنع الشركاء بصحة إجراءاتها ، وحصر الأزمة في زاوية ضيقة قبل خضوعها لمزايدات وتصفية حسابات بأجهزة ترشيح مستوردة من دول الجوار .

شبّر لـ (المدى): أداء مجلس بابل دون المستوى المطلوب

□ بابل / إقبال محمد

أكد النائب في البرلمان عن محافظة بابل علي شاكر شبر في لقاء خاص للمدى ان أداء مجلس المحافظة لم يكن بالمستوى المطلوب بسبب انشغاله بالكثير من القضايا غير المهمة للمحافظة واصفا إياه بأنه لم يأخذ هموم المواطن بنظر الاعتبار ويفتقر لوجود خطط ستراتيجية ما جعله يتراجع كثيرا الى الوراء .

وأشار إلى أن هناك أعضاء من المجلس لم يكن تحركهم من اجل المحافظة وتقديم الخدمات وإنما يتحركوان في ان يستغل بعض المشاريع لمنطقة معينة وان يكتب لهم شكر في لوحات تعلق على الجدران لإيصال الخدمات لتلك المناطق، مشيرا الى انه من المفروض ان تنفذ المشاريع وفق الاستحقاق والحاجة الماسة وان إعطاء هذا المشاريع إلى غير مستحقيها يعتبر فسادا وتجنياً على ابناء المحافظة

وبين انه في وقت كانت المحافظة تصنف من بين المحافظات الأكثر تطورا وتتميز بالنظافة والمناظر الخضراء الجميلة اصبحت اليوم من اكثر المحافظات ترديا للخدمات ما يجعلنا نشعر بخيبة أمل من العاملين في المحافظة من مسؤولين ومدراء دوائر وغيرهم ممن يشغلون مناصب أخرى في المحافظة مؤكدا انه سيتابع من خلال جولات ميدانية جميع المشاكل التي تعانيها الحكومة وسيقف على ابرز معاناتها ويعمل على حلها بالتعاون مع الحكومة المحلية خصوصا وان للمحافظة موقعا متميزا يجعلها من أكثر المحافظات الجاذبة للاستثمار .

وفي ما يتعلق بتدهور الملف الامني اوضح ان قضايا كثيرة اثرت عليه منها :عدم تشكيل الحكومة بالكامل وعدم وجود وزارات فضلا عن دخول بعض العناصر غير المهنية جعل من الوضع الامني غير مستقر ،لافتا الى ان التدخلات السياسية وتدخل الجانب الامريكي وعدم السماح للقوات الامنية بأن تأخذ دورها بشكل فاعل وبناء هيكليتها وبرامجها ،كل هذه مؤثرات على الوضع الامني بشكل عام .

وتابع شبر قوله ان محافظة بابل من المحافظات الحساسة والمهمة وعلينا ان نقوم بواجبنا تجاهها باعتبار ان الارهاب يستهدفها لأنها تتبوأ موقعا ستراتيجيا بين المحافظات الشمالية والجنوبية والعاصمة ما يدعونا الى ان نركز على هذا الجانب وقد اجتمعنا مع مسؤولي الاجهزة الامنية واطلعنا على آرائهم وهناك شكوى بخصوص الضعف الاستخباراتي وعدم وصول المعلومة بشكلها الدقيق والتفصيلي وسمعنا من مدير الاستخبارات ان الامكانات والقدرات لهذه الجهة ضعيفة وسنحاول جاهدين ان نكمل النقص.

واضاف شبر: هناك تحسن ملحوظ في مجال حقوق الانسان في السجون العراقية إلا أن السجون مكتظة بالنزلاء ونشعر إننا نحتاج الى مكانات لإيواء النزلاء ورعاية السجين بشكل متكامل ،مضيفا اننا نحتاج الى خطة جديدة وحديثة للتعامل مع السجناء والنزلاء لكي يخرجوا أسوياء لان السجون مكان اصلاح ولايمكن ان يخرج السجين ولايعرف اين يذهب ويستخدم كل وسائل الانحراف لانه لم يوجه .

وبين ان هناك إشكاليات في قانون العفو العام ولا يمكن ان يمرر للذين ارتكبوا جرائم قتل ما حدده القانون هو فقرة واحدة واظن ان الموضوع بهذا العنوان هو غير مفهوم ويحتاج الى دراسة واستبيان وتوضيح وجلسات استماع لنصل الى قانون يتماشى وطبيعة الوضع الحالي لافتا الى القانون سيتأخر قليلا ليخرج بنتائج ايجابية لأننا لا نريد المجرم ان يخرج من السجن ويرتكب جريمة ويعود للسجن مرة اخرى ويعتدي على المال العام ولا يبالي ،كثير من القوانين معطلة والموازنة على الابواب اودعت الى رئاسة الوزراء

في زياراتنا المتكررة الى المحافظة نركز على الكثير من الجوانب التي تخدم بلدنا وتخدم المحافظة بالذات ماهي الاولويات وماذا نحتاج وماهي المواضيع التي نحتاج ان نركز عليها في الموازنة ؟

شمال بابل هناك محرومية واضحة وعدم إمكانية بناء او تأسيس مشاريع تخوفا من انها منطقة حامية وسنستثمر الموازنة ونخصص جزءاً على اقل تقدير جزء قليل لخدمة ابناء بابل وخصوصا شمال بابل هناك قانون المتقاعدين موجود وسيدرس قريبا وهناك هم مشترك لكل النواب بإيجاد قانون يتماشى والقوانين الاخرى لتستفيد منه هذه الطبقة لأنها طبقة محرومة وسيعيشون دون خط الفقر ونأمل أن نصل إلى نتائج ايجابية.

٩٥٣ أرملة تشمل ضمن آلية الحذف والاستبدال في دائرة الرعاية في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

أكدت رئيسة لجنة المرأة والطفل في مجلس محافظة ذي قار فتح باب التسجيل لشمول ٩٥٣ أرملة ومطلقة وشرائح اجتماعية اخرى برواتب الرعاية الاجتماعية للمرأة وذلك ضمن آلية الحذف والاستبدال التي يجري العمل فيها حاليا . وأوضحت منى الصافي للمدى :انه تم الإيعاز للمجالس البلدية في جميع الوحدات الادارية في المحافظة بترويج طلبات للارامل والمطلقات والشرائح الاجتماعية الاخرى المشمولة برواتب الرعاية الاجتماعية للمرأة لغرض إدراج ٩٥٣ مستفيدة جديدة ضمن آلية الحذف والاستبدال، مشيرة إلى إمكانية إدراج المستفيدات الجدد ضمن الوجبة الرابعة لعام ٢٠١١. وأكدت رئيسة لجنة المرأة والطفل تشكيل عدد من اللجان في الاقضية والنواحي لاستقبال الطلبات فضلا عن تشكيل لجنة رئيسية اخرى للنظر في الطلبات وتحديد أسماء المشمولات . وتقدر أعداد المشمولات برواتب الرعاية الاجتماعية للمرأة في ذي قار بنحو ٢١ ألف مستفيدة . ودعت رئيسة لجنة المرأة والطفل الشرائح الاجتماعية من النساء الى تقديم طلباتهن الى المجالس البلدية لغرض شمولهن برواتب الرعاية الاجتماعية للمرأة، منوهة الى امكانية شمول اعداد اخرى من النساء ضمن تخصيصات العام القادم .

وتهتم دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة في ذي قار التي تأسست في ١٣ آذار ٢٠٠٩ بشرائح الأرامل والمطلقات وزوجات المفقودين والمعاقات بدنياً بنسبة عجز ٧٥٪ والمسنات من عمر ٦٠ عاما فما فوق فضلا عن يتيمات الأبوين واسر نزلاء السجون المحكومين بأكثر من سنة واحدة ،حيث يخصص ١٠٠ ألف دينار كراتب شهري للمستفيدة يضاف لها ١٥ ألف دينار عن كل قاصر مكلفة بإعالته وحتى خمسة أفراد بحيث يصبح مجموع الراتب للمستفيدة مع خمسة أفراد قاصرين ١٧٥ ألف دينار. فيما يخصص راتب شهري قدره ٥٠ ألف دينار للمرأة العاجزة بسبب الشيخوخة.

١٠٠٠ صيدلية وهمية و٣٠٪ من صيدليات بغداد غير مجازة

نقابة الصيادلة لاتستطيع محاسبة المتجاوزين على المهنة

□ بغداد / المدى

بدأت وزارة الصحة بالتنسيق والتعاون مع حكومة بغداد المحلية حملة لإغلاق الصيدليات ومذاخر الأدوية غير المجازة.

وتأتي هذه الحملة في محاولة للحد من تفشي الأدوية غير المفحوصة والمنتهية الصلاحية أوالمغشوشة وملاحقة من يتلاعب بحياة المرضى ومصائرهم عن طريق مزاولة مهنة الصيدلة دون مؤهلات علمية أو تصريح قانوني.

وأعلن رئيس هيئة النزاهة في حكومة بغداد المحلية الدكتور عباس الدهلكي "ان قرابة٣٠٪ من الصيدليات في بغداد غير مجازة، ويتولى إدارتها أشخاص لاعلاقة لهم بمهنة الصيدلة من قريب أو بعيد، ووجدوا في الصيدليات فرصة لكسب المال على حساب أرواح الناس. وتعرض هذه الصيدلات أنواعا من الأدوية المهربة فضلا عن تماديها في منح مراجعيها وصفات طبية من دون أدنى علم أو دراية بحالة الشخص الصحية"، مشيرا إلى أن "هذه التجاوزات أخذت تهدد الصحة العامة، ولابد من التصدي لها من خلال الاعتماد على الجهد الساند للمجالس المحلية، والقواطع البلدية والاقضية والنواحي في كشف هذه البؤر والأوكار".

وقال نقيب صيادلة العراق الدكتور عبد الرسول محمود "ان الصيدليات الوهمية تمارس أعمالها بشكل غير قانوني ولاتمتلك النقابة قانونا صريحا يجيز لها محاسبة هؤلاء المتجاوزين على المهنة"، مضيفا "لدينا قرابة٤٦٠٠ صيدلية مجازة في عموم العراق منها٢٠٠٠ صيدلية في بغداد ونعمل على زيادة العدد من خلال تقديم تسهيلات كبيرة لفتح الصيدليات، لتكون منافسا قريبا من أماكن وجود الصيدليات الوهمية"، مشيرا إلى ضرورة أن تتضافر جهود وزارة الصحة والداخلية ومجلس المحافظة والنقابة لمكافحة هذه الظاهرة.وأكد المفتش العام لوزارة الصحة الدكتور عادل محسن "هذه تجارة اكبر من تجارة المخدرات. وهناك فراغ قانوني وتنفيذي أسهم في استشراء الصيدليات الوهمية"، موضحا "إن الأجهزة الأمنية لم تأخذ دورها المطلوب في التصدي لهذه الظاهرة، إذ مازال القضاء متسامحا ومتساهلا مع هؤلاء المتجاوزين"، مشيرا إلى "ان وزارة الصحة تمكنت خلال السنوات الثلاث الفائتة من اغلاق حوالي ١٠٠٠صيدلية وهمية منها ٢٠٠ في بغداد وحدها".

مدير القطاع الدوائي الخاص في وزارة الصحة الدكتور مصطفى سعدي دعا إلى دعم حملات ملاحقة "الصيدليات الوهمية بزيادة عدد الكوادر العاملة في الميدان وتحصينهم من التهديدات والمخاطر التي تواجههم نتيجة ملاحقتهم المسيئين"

وكان محافظ بغداد قد أكد على الحاجة الى تنسيق مشترك مع الجهات المسؤولة لملاحقة الصيدليات المخالفة والعيادات الوهمية ، ونقل بيان لمكتب المحافظ عن عبد الرزاق قوله: خلال الندوة التي رعتها المحافظة ونظمتها لجنة النزاهة في مجلس محافظة بغداد بالتعاون مع مكتب المفتش العام في وزارة الصحة ونقابة الصيادلة نحتاج الى تضافر الجهود للقضاء على الجهات الممولة لهذه التجارة الرخيصة ، من خلال حملة توعية كبيرة بخطورة الشراء من الأرصفة والصيدليات الوهمية او غير المرخصة والفاقدة للصلاحية او المغشوشة.

وأضاف عبد الرزاق: انه تم الإيعاز أيضا إلى رؤساء الوحدات الإدارية بملاحقة المخالفين بناءً على كتاب من وزارة الصحة يتضمن ذلك وهو جزء من تطبيق النظام العام والقانون من قبل المحافظة.

من جانبه قال مدير قسم السيطرة على الأدوية والمستلزمات الطبية الحكومية في وزارة الصحة آلت إليه إجراءات المشروع الوطني المذكور وعما حققته وتخطط له الوزارة في المستقبل: تكاد تكون نسبة النجاح التي حققتها الإجراءات٥٠٪ وأظن ان هذه النسبة كبيرة قياساً بحجم الظاهرة وسعة انتشارها من جهة والأوضاع الأمنية من جهة اخرى، وخاطبني قائلاً: أنت تعلم جيداً ان هذه الظاهرة تنشط في المناطق الشعبية مترامية الأطراف بسبب الرقابة غير الكافية، وفي الحقيقة ان دخول بعض هذه المناطق مازال عصياً على فرق التفتيش ليس بسبب الأوضاع الأمنية وأن كانت سبباً بل لأننا نحتاج الى معلومات دقيقة ومؤكدة نتحرك بموجبها.

وأضاف: في الآونة الأخيرة بدأنا نستعين بقوات وآليات الجيش العراقي للوصول الى الصيدليات الوهمية والباعة الذين يمارسون مهنة الصيدلة،،ولفت الدكتور طالب الى ان عام ٢٠٠٩ سيقضي بنسبة ٧٥٪ على الظاهرة ألا ان العصر الذهبي للقضاء عليها نهائياً سيكون في العام ٢٠١٠.

وأضاف: ما يخص مشاريع توفير الأدوية فهذه المشاريع قائمة وأن الوزارة مستمرة بالتشاور مع الشركات العالمية والعربية بهدف تزويدنا بالنوعيات والمواصفات التي حددتها الوزارة وهناك عروض كثيرة تقدم بها بعض التجار والمستوردين للغرض نفسه إلا ان إعلان الموافقة عليها يتطلب مزيداً من الدراسة، حيث تخضع لتقييم اللجان المتخصصة في هذا المجال. وأشار الى ان الوزارة حصلت مؤخراً: على إحصائية تبين ان قيمة الأدوية التي دخلت الى العراق وباقي الدول العربية ومنها أجنبية تقدر بـ٧٠ مليار دولار، وهذا يعني ان هناك شبكات لتهريب وبيع مثل هذه الأدوية وبالمقابل فأن معظم المروجين لهذه الظاهرة لا يمتلكون أية مؤهلات علمية، فمنهم من هو اسكافي ومنهم النجار والبقال، وهذه مشكلة يتطلب القضاء عليها كما قلت مزيداً من الوقت.بقي أن نذكر بأن حبوب (الفياكرا والصداع والمفاصل، وغيرها) عادت تنتشر من جديد وبقوة في مناطق الباب الشرقي، والشورجة، وبغداد الجديدة، وأن باعة الأدوية قد عاودوا نشاطهم بعد توقف لم يتجاوز الشهر.. وما خفي كان أعظم.

الصحة : نسبة الإصابة بالأيدز مقبولة

□ بغداد / قيس عيدان

كشفت وزارة الصحة عن ان نسب المصابين بمرض الايدز مقبولة قياساً لدول العالم الاخرى ومنها دول الجوار في وقت اعلنت فيه عن تخصيص ٤٤ مليون دولار لشراء أدوية ولمعالجة أمراض السرطان .

وقال الناطق الرسمي لوزارة الصحة الدكتور زياد طارق على ان الواقع الحالى لمرض الايدز في العراق يشكل نسبة مقبولة جداً قياساً بالإحصائيات المثبتة في العديد من دول العالم، مؤكداً ان هذا المرض اصبح في الوقت الحاضر ينتقل نتيجة التلوث وليس عن طريق العلاقات الجنسية او المخدرات .

واضاف : ان عدم انتشار الايدز في المجتمع العراقي بشكل كبير كما في باقي الدول الصديقة والشقيقة سببه عدم انتشار الإدمان على المخدرات عن طريق الحقن ومحدودية استخدام الوشم بين الذكور والاناث بشكل يلفت الانتباه .في سياق متصل كشف البرنامج الوطني لمكافحة الايدز في العراق عن أن عدد الإصابات بمرض الإيدز في البلاد تقل عن ٠,٠١٪ من النسبة السكانية.وبحسب فرع منظمة اليونيسيف في العراق التابعة للامم المتحدة فأن عدد الإصابات المسجلة بمرض الايدز في العراق منذ عام ١٩٨٦ قد فارق الحياة فيما يواصل البرنامج رصد الحالات المسجلة خصوصاً الوافدة منها.

من جهته أشار مدير مستشفى ابن زهر في جسر ديالى الدكتور فاضل حسين علوان وهى الوحيدة التي تضم بعض الاحنحة الخاصة للمصابين بأمراض انتقالية الى ان اثنين فقط من مجموع المصابين بالايدز من الاطفال والرجال والنساء ومن مختلف الفئات العمرية نتيجة العلاقات الجنسية أما الباقون فإصاباتهم ناتجة عن الدم الملوث ومشتقاته والادوات الجارحة والثاقبة المستعملة من قبل اكثر من شخص .

وفي السياق ذاته اعلن مفتش عام وزارة الصحة عادل محسن إن الوزارة خصصت ٤٤ مليون دولار لشراء أدوية وأجهزة لمعالجة الشرطان ".

وأضاف أن " الوزارة أن الوزارة خصصت ٢٧ مليون دولار لشراء أجهزة كشف السرطان و١٧ مليون دولار لشراء أدوية وعقاقير لمعالجة السرطان". وأشار إلى أن"وزارة الصحة تعمل على الكشف المبكر لأمراض السرطان من خلال شراء الاجهزة المتطورة من شركات هولندية وسويدية ". وأظهر إحصاء لمركز الاشعاعات والطب النووي العراقي، عن تسجيل نحو ٧ آلاف حالة إصابة بمرض السرطان منذ بداية عام ٢٠١٠ الماضي. وأعلنت وزارة الصحة العراقية ، أن ٢٥ ألف طبيب يعملون في المؤسسات الصحية في عموم مناطق البلاد بينما وصل عدد المستشفيات الحكومية والأهلية إلى ٣٢١.

فيما أعلنت الوزارة في وقت سابق أن مخصصاتها المالية ضمن موازنة عام ٢٠١٢ بلغت ٦ مليارات دولار ستقوم من خلالها ببناء ٢٢ مستشفى في مختلف المحافظات ذات مواصفات عالمية وبناء ١٥٠ مستوصفا وتشمل أيضا مبالغ التعاقد مع أطباء وممرضين من الهند.